قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل والبالغ قيمتها ١٦٠٠ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقره الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل والبالغ قيمتها ١٦٠٠ مليون ين يابانى ــ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٧ فبراير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

سيدى

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن اقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع إسكان لمحدودى الدخل والمشار إليه هنا فيما بعد بالمشروع الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقوانين والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحه قيمتها ١٦٠٠ مليون ين يابانى (المشار إليها هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨٠ إلا إذا ما تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع .

١ — قضبان حديدية صغيرة الحجم .

٢ — الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيون لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقدم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيون عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ — ١ — تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى تغطى الإلتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعينة بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا العقود التى تم فحصها وذالك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعينة المشار إليها هنا بالبنك .

٢ ـ تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة(١)بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع بمصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعينة .

٣ ـ أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات لحكومة اليابانية التى تتم باليين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم (أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعينها .

٦ ـ ١ ـ تتخذ حكومة مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ القورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيون من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليم وفعالا فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٢ ـ المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وإنه ليشرفنى أن اقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

ميزوكو رودا
سفير فوق العادة للحكومة اليابانية
لدى حكومة مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩

سيدى

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع إسكان لمحدودى الدخل والمشار إليه هنا فيما بعد بالمشروع التى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للقواعد والقوانين اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ١٦٠٠ مليون ين يابانى (المشار إليها هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨٠ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع .

١ ــ قضبان حديدية صغيرة الحجم .

٢ ــ الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني تغطى الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها هنا بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين الياباني والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعينها .

٦ ـ ١ ـ تتخذ حكومة مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والافراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيون من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٢ ـ المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الإتفاق .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف ينظر إليها على إنهما تشكلان إتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ إستلام الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة مصر العربية بإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد تأكيدى لكم بعظيم التقدير .

على جمال الناظر

وزير الدولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٧ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل والبالغ قيمتها ١٦٠٠ مليون ين ياباني ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بشأن المنحة المقدمة من اليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل والبالغ قيمتها ١٦٠٠ مليون ين ياباني ،

ويعمل به إعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٣ .

وزير الدولة للشئون الخارجية

دكتور / بطرس بطرس غالى